محليات

وزيرة الشؤون تجيب... لماذا سُحب ملف الإغاثة من وزارتها؟

ريما القادري لـ«الوطن»: لا نمتلك معطيات بخصوص توزيع السلل الغذائية وإرضاء الناس غاية لا تدرك

محمود الصالح
تصوير: طارق السعدوني

تضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية في جميع أنحاء العالم بدور أساسي خلال المحن والكوارث والأزمات. نظرا للدور الملقى على عاتقها. لكونها تساهم في لملمة جراح المجتمع وبلسمه آلامه من خلال يدها الحنون التي تبسطها على من تعرضوا لتلك الأزمة. في بلادنا يبدو أن الصورة غير ذلك وبدل أن تتلقى هذه الوزارة مزيدا من الدعم وتكلف بمزيد من البرامج الإغاثية سحب الملف الأهم في الأزمة من يد الوزارة وهو ملف الإغاثة. وبالرغم مما قيل عن أداء وزارة الشؤون خلال الأزمة فإننا نعتقد أنها اليوم تعمل بعقل مؤسساتي وإن كان لا يتناسب في تسارعه مع متطلبات المرحلة.
وزيرة الشؤون الاجتماعية الدكتورة ريمة القادري التي تتحلى بدبلوماسية كبيرة في حديثها وإجاباتها خصت «الوطن» بهذا الحوار الشامل والشفاف عن الكثير من القضايا.

• تم فصل وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارتين ما الحكمة الإدارية من ذلك؟
الهدف من فصل وزارة الشؤون والعمل كان الفكرة لإعطاء حيز أكبر لكلتا الوزارتين لتعملا وفق مفاهيم جديدة تتناسب مع تطور البلاد، والتفكير كان قبل الآن الهدف منه كان تحول الشؤون الاجتماعية إلى مسألة التنمية الاجتماعية وأن أي عمل للوزارة له هدف تنموي يشكل أساس البناء لهذا العمل في المستقبل. ومن مهامنا مراكز الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية لجميع الفئات وحسن توظيف الجهود للمؤسسات الأهلية ووضع الأهداف وملامحها وحسن توظيف الموارد وخاصة الدعم الاجتماعي ومنه صندوق دعم المعونة الاجتماعية والمعونة للجمعيات الأهلية وأموال التعاون الدولي وتقديم الخدمات لكل خدمات المجتمع.

• لماذا تم سحب ملف الإغاثة من وزارة الشؤون وما الأسباب والمنعكسات لذلك؟
عندما يقال سحب الملف، البعض يراه أنه عدم قدرة جهة على أداء عملها في هذا الملف ولذلك تم إسناده لجهة أخرى. ولكن الحقيقة بعد أن خرجت الإغاثة عن مفهومها المعروف أصبح من الضرورة أن تتولى جهة معينة هذا الملف، وهذا يمكن توافره لدى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية ونحن في اللجنة العليا للإغاثة، هذا التحول يعطينا قيمة مضافة لأن اللجنة مرتبطة بلجان فرعية في المحافظات يرأسها المحافظ المرتبط بوزير الإدارة المحلية ودرجة العلاقة بينهما أكثر ترابطاً وهذا لا يكون مع وزير آخر.
اليوم نحاول التفكير بمراكز خدمة لم نكن نحتاجها قبل الأزمة، لوضع الأطفال المجني عليهم ممن فقدوا والديهم وحمايتهم من انتهاك حقوقهم وهذا يحتاج إلى خدمات ومراكز مؤقتة لاستقبالهم.
حاولنا أن تكون المراكز محطات للاحتواء المكاني وللارتياح النفسي عند الطفل وأن يتم تهيئة الطفل خلال زمن قصير للذهاب إلى مكان آمن يحتضنه.
هناك شركاء للوزارة وهناك جهات مرتبطة وجهات تابعة من الجهات المرتبطة الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان ولها برامج استهدافية وحالياً نعمل على مشروع وحدة حماية الأسرة الذي سيشهد النور خلال العام الحالي وله أهمية في الأسرة والمرأة والطفل وهناك الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية الذي لم يكن مفعلاً كما يجب لاعتبارات تتعلق بموضوع الإغاثة لأنه كان يمثل أمانة سر غير معلنة لبرنامج الإغاثة وخرج عن وظائفه المرجوة. اليوم نسعى أن يحقق البرنامج الوظيفة التي وجد من أجلها.
نريد أن نركز على الريف السوري لأنه عنوان النشاط خلال العام الحالي، نعمل على الوصول إلى الشخص في مستوى الهشاشة ونوظف جهودنا وجهود الشركاء، والصندوق هو الشريك التنفيذي للوزارة للوصول إلى المستفيد وصندوق المعونة هو الذي يستطيع أن يصل إلى المستهدفين من نشاط الوزارة أما هيئة تنمية المشروعات كانت ترعى فرص عمل وضخ الاحتياجات وتطور دور الهيئة الآن لتصبح هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهناك الاتحاد النسائي الذي يمتلك غنى فكرياً وبنى تحتية وهيئة الشؤون الفلسطينية التي نعمل معها لأننا نعتبر الشعب الفلسطيني جزءاً من النسيج السوري وتقدم لهم كل الخدمات ولهذه الهيئة موازنة ضمن اعتمادنا من خلال الدعم المادي المباشر ودعم آخر له أثر مستدام من خلال تحسين السجل المدني للإخوة الفلسطينيين.
أما الجمعيات هي أحد مفاتيح نجاح العمل المجتمعي إذا عملت بطريقة منضبطة وبمعرفة للأهداف المطلوبة والحقيقة أن الشأن الاجتماعي عابر للقطاعات ولكن الأزمة أدت إلى ضياع جهود مجتمعية كبيرة، ونعمل على أربعة مشاريع إغاثية حالياً. هي أتمتة عمل الجمعيات والربط الشبكي بين المديريات والوزارة وذلك لتحقيق الانضباط في العمل وليس أن أكون رقيباً عليها وهناك وحدة تقييم ومتابعة الأثر وبرنامج اسمه مراسلون اجتماعيون وهم فريق تطوعي والهدف منه الوصول إلى الاحتياج اللازم للمجتمع من خلال الجهات المرتبطة وهذا يحقق اقتراب الشارع من الوزارة.
وهناك خطة نعمل عليها مع اليونيسيف وهي وثيقة الرصد والإحالة والإبلاغ وضعت مع الهيئة السورية للسكان ووزارة العدل والداخلية والتربية لرصد ٩ من انتهاكات حقوق الطفل السوري وهي التسرب المدرسي والعنف على الأطفال والاعتداء الجنسي وغيرها ورصد هذه الحالات ومعرفة كيفية التعامل معها وهذه الوثيقة أقرت حالياً ونستعد لتنفيذها.
وهناك حملة اسمها «كرمالك» بين القطاع الأهلي والهيئة السورية لشؤون السكان وهي تهدف لتوعية الطفل والمجتمع المحيط به من أجمل حماية الطفل وهناك جهد مشترك من خلال إحدى المنظمات الأهلية، بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون السكان ولها جانب توعوي للطفل.
ويجري الآن تأهيل جزء من مبنى تملكه الوزارة لحماية النساء المعنفات ليكون مركز عناية بدمشق نشارك في إدارته مع إحدى الجمعيات الأهلية وسيقدم المركز الخدمة لأي سيدة سورية تعاني العنف وتكون ضيفة فيه وهناك مركز آخر يتم تأهيله ليكون مركز إنتاج للمحتاجين للعمل من الموجودين في مراكز الإيواء وهناك منح إنتاجية لاختيار مشروع وهي تعزيز لفكرة الرواد الشباب. وهناك مشروع مع المنظمة الدولية للهجرة وهو يستهدف ٣ محافظات و٥ وحدات للتنمية الريفية وهو لتنمية مهن مختلفة منها السجاد اليدوي، ولدينا خبرة كبيرة في هذا المجال وهو لإنتاج سجاد صغير يعطي مردوداً سريعاً ويعطي صورة تتعلق بالأماكن المعروفة في المنطقة.
ونعمل أن تكون أي منحة مقدمة تحقق حد الكفاية في الريف هناك ١٧٣ وحدة صناعية ريفية منها ما هو قائم ونريد تفعيلها ومراكز التنمية الريفية ٢٩ مركزاً نريد إعادة إنتاجيتها لتكون نواة للانتعاش الريفي وقد اخترنا نموذجين تابعين للوزارة في طرطوس وحمص.

> **أجزاء من عمل الإغاثة لا تراه الوزارة**
>
> **لا نملك ملف الهلال الأحمر إلا بشكل نظري ولا صلاحية لإرسال بعثة تفتيشية إليه**

• ما طبيعة العلاقة بينكم وبين منظمة الهلال الأحمر العربي السوري؟
الحقيقة أن جهة الإشراف على منظمة الهلال الأحمر هي وزارة الشؤون ولكن لها استقلالية لارتباطها بخلفية دولية ونحن نحترم هذه الاستقلالية. وارتباط الهلال مع رئيس مجلس الوزراء والإشراف لوزير الشؤون الاجتماعية، وخلال الأزمة فرض شكل عمل الهلال قرباً أكثر من لجنة الإغاثة العليا. ومن خلال تراكم المعلومات وله مرجعية مستقلة نوعاً ما، فأنا مثلاً لا أستطيع أن أرسل بعثة تفتيشية كما يمكن أن أفعل بالنسبة للجمعيات. نظرياً أنا أملك ملف الهلال الأحمر لكن عملياً نحاول أن نعزز الأدوات لتكون أكثر قرباً لعمله وحالياً نحن بطور إعداد دراسة مع الهلال عن عمل فروع الهلال في المحافظات والصعوبات التي تعترضها وكيف يمكن أن نعمل على تفعيل هذه الفروع بشكل أكبر. ولإتاحة الفرصة للهلال لأداء أدواره الأخرى، نحن نريد أن تكون أفكار المؤسسة هي التي تسود عمل المؤسسة وليس أفكار المسؤول عن المؤسسة.
الحقيقة أن المرجعية العملية للهلال هي لجنة الإغاثة والنظرية هي وزارة الشؤون.

• ما عامل التشبيك بين المنظمات الدولية والجهات التنفيذية أين وزارة الشؤون في الربط؟
نحن غير موجودين في هذه العلاقة لأن الاتفاقيات بين الجمعيات والمؤسسات الدولية تتم مباشرة ولو أنها تحتاج إلى التصديق من الوزارة. ولكن أجزاء كبيرة من عمل الإغاثة لا تراه الوزارة.

• كيف تنظر الوزارة إلى موضوع الهجرة الخارجية؟
ظاهرة الهجرة ترتبط بجهد متكامل والتصدي للموضوع بما نمتلكه من خلال نجاعة خطط الوزارات كاملة وتنفيذها لخططها واتضح للحكومة خطورة الهجرة وخاصة العقول والكوادر البشرية والكفاءات وقد نظرت إليها المجتمعات المضيفة على أنها أعباء نحن نظر إليها خسائر كبيرة وهي خسارة للموارد والسبب الرئيسي للهجرة هو الأمن والاستقرار.

• السلة الغذائية هل تصل إلى مستحقيها؟
أنا أراه بعين العارف استطيع أن أقول: إن زيادة أعداد المستفيدين من السلة الغذائية يدفع الجهات القائمة بالتوزيع إلى استنساب الحلول لإرضاء الجميع وتواتر الدور. وخطة التوزيع هي من خلال اللجان الفرعية للإغاثة والجهات التنفيذية هي الهلال الأحمر والجمعيات والحقيقة نحن لا نملك معطيات في هذا الخصوص.

• لماذا تم تناول وزارة الشؤون الاجتماعية بموضوع السلة الغذائية؟
الشارع لا يعرف ماذا تعمل وزارة الشؤون والكل يعتقد أن الوزارة هي السلة الغذائية ومراكز الإيواء ولذلك لم تعد تستطيع الخروج من هذه القضية. اليوم لا علاقة لنا بتوزيع السلل الغذائية. ولا أعرف سبب اتهام الوزارة بذلك ولكن إرضاء الناس غاية لا تدرك، والحقيقة الوزارة ليست جهة تنفيذية عندما كانت معنية بالإغاثة كانت جهة توجيه اليوم لا علاقة لنا نهائياً بالإغاثة وأنا ضد أن يحصل الموظف على سلة غذائية لأنه موظف ومع أن يحصل عليها لأنه مواطن.

• هناك جمعيات أكدت وجود بعد بينها وبين الوزارة ما السبب؟
أتمنى أن تعرف رأي الجمعيات اليوم بعد سلسلة من ضخ الجهد الذي قمنا به. وقد يجوز سابقاً كان نوعاً من الجدية في التعاطي مع القطاع الأهلي ودائماً هناك نص وهناك روح النص لخدمة المصلحة العامة، العلاقة بيننا وبين الجمعيات تعتمد نقطة التوازن بحيث لا نرهق الشركاء ولا أن أكون بعيداً عنهم. يمكن أن الوزارة كانت تترجم الإشراف بحصرية الآن نراه باتساع أكثر والعمل الأهلي رديف للعمل الحكومي ولا يمكن أن يكون بديلاً منه.

• ما إجراءات الوزارة للحد من توسع ظاهرة التسول؟
ما يظهر في الشارع السوري من مظاهر التسول والتشرد في جزء منها عوز اجتماعي وجزء منها عمالة أطفال وامتهان التسول، ما يهمنا هو حالات العوز الاجتماعي والأدوات التي نملكها في الوزارة من خلال مراكز العوز والتسول. كانت لدينا دورات نتدخل من خلالها وجاءت الأزمة وانشغلت الجهات المعنية بأشياء ليست من مهامها.
نحن أخذنا المبادرة لوضع آلية تبنى على ثلاثة محاور. وهي الإبلاغ عن هذه الحالات من خلال خط الخدمة والشرطة السياحية، بعده هناك تشبيك جهود بين مختلف الجهات والجمعيات التي تهتم بالتسول والتشرد، قبل الأزمة وصلت حمص إلى أنها خالية من التسول نهائياً بسبب نشاط الجمعيات المختصة هناك.

٢٠٪ زيادة طلاب الجامعات الخاصة.. والمقرات المؤقتة تغطي ٨٠٪ على الأقل من احتياجات العملية التعليمية

فادي بك الشريف

كشف وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني في تصريح لـ«الوطن» عن وجود خريطة تعليمية تغذي كل مدينة أو منطقة بجامعات خاصة، معتبرا أن الافتتاحات الجديدة للجامعات مرتبط بوجود الكوادر التعليمة والكثافة السكانية، وأي طلب يدرس من الوزارة ويتخذ القرار المناسب حوله، مضيفاً فيما يخص تدخل بعض المالكين في القرارات الجامعية بالقول: لا نعرف مدى التدخل، حيث نتعامل مع الهيئات التعليمية الموجودة ورؤساء الجامعات الخاصة، كما لا نتوقع أن يكون هناك تدخل سافر في قضايا العملية التعليمية، وفي حال كان هناك تتم متابعة الأمر مع رئيس الجامعة الخاصة.
تصريح الوزير جاء على هامش افتتاح ورشة العمل التي أقيمت أمس بمبادرة من الاتحاد الوطني لطلبة سورية ورعاية الوزارة تحت عنوان «التعليم الخاص.. مراجعة إدارية أكاديمية وأفق تطوير مستمر» وذلك في مركز جامعة دمشق للمؤتمرات بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين في الدولة وحشد من الطلبة، لمناقشة السلبيات التي تواجه التعليم الخاص بما فيه بحث نظام الساعات المعتمدة والإرشاد الأكاديمي والبحث العلمي والامتحان الوطني في قياس مخرجات العملية التعليمية، والوقوف عند التعليم الخاص في سورية ودور الوزارة والاتحاد الوطني لطلبة سورية في التعليم الخاص والإدارات الجامعية ومجالس الأمناء وواقع الهيئات التدريسية إضافة إلى مناقشة المقرات الجامعية والخدمات الطلابية ومنها الأقساط والرسوم والسكن والتدريب العملي.
وأكد المارديني أن ورشة العمل تتضمن نشاطاً متميزاً بمبادرة من الاتحاد ورئيسة مكتب التعليم الخاص ونتمنى أن تخرج بنتائج تنعكس على أدائنا كوزارة وجودة المخرجات التعليمية من الجامعات الخاصة، لافتاً إلى أن الورشة منظمة بطريقة جيدة ومحاور النقاش تتم وجها لوجه بين الجامعات الخاصة بوجود الاتحاد.
وفي تصريح لـ«الوطن» قال معاون الوزير لشؤون الجامعات الخاصة الدكتور بطرس ميالة: هناك ٢٠ جامعة خاصة وكلها تعمل تحت إشراف ومظلة التعليم العالي ومخرجاتها مخرجات سورية، حيث إن الورشة تهدف لتسليط الضوء على تجربة التعليم الخاص أين وصلت، ما لها وما عليها؟ إلى جانب التعليم الحكومي، علماً أن الدور ليس تنافسياً وإنما تكاملي بين الجامعات الخاصة والحكومية.
وقالت عضو المكتب التنفيذي- رئيسة مكتب التعليم الخاص في الاتحاد الوطني لطلبة سورية دارين سليمان إن هدف الورشة هو الوقوف عند أهم العثرات والعوائق التي تواجه التعليم الخاص في سورية في ظل وجود ٢٠ جامعة خاصة وبما يقارب الـ٣٠ ألف طالب، مبرزة دور الاتحاد الوطني لطلبة سورية في الجامعات الخاصة لجهة تطويرها وتنميتها والدفاع عن مصالح الطلبة، مع أهمية المناقشة المستفيضة والواقعية ووضع حلول ومقترحات تلائم الواقع الذي نعيشه وتجد طريقها في النجاح والتنفيذ لكون الطالب هو البوصلة الأولى التي يقوم عليها التعليم الخاص وهو أساس عملنا في الاتحاد الوطني لطلبة سورية، إضافة إلى الوقوف عن السلبيات وتعزيز الإيجابيات.
وقال رئيس الجامعة السورية الخاصة الدكتور عبد الرزاق شيخ عيسى لـ«الوطن»: المقرات المؤقتة لا تقارن بالدائمة، ولكن استطاعت أن تغطي ٨٠٪ على الأقل من احتياجات العملية التعليمة المتميزة وهذا الأمر يمكن لحظه من نتائج الامتحانات الوطنية الموحدة وأداء الجامعات الخاصة كان أكثر من التوقعات.
وأضاف: لدينا ٦ كليات، وعدد الطلاب يصل إلى ٣٥٠٠ طالب وطالبة، وتم تأمين البنية التحتية المناسبة بدمشق وهي تغطي كل الاحتياجات المناسبة بتدريب متميز وطلابنا في الجامعات الخاصة ينافسون طلاب الجامعات الحكومية، كاشفاً عن أن عدد الطلاب المستجدين في الجامعات الخاصة بلغ ٢٠٪ عن الفترة الماضية، ما يعكس الثقة بالتعليم الخاص وتحسين الوضع.
وقال الدكتور ياسر العمر رئيس الجامعة العربية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا في تصريح لـ«الوطن»: مستمرون بالتوسع بعدد الطلاب رغم الصعوبات، مع العمل على الإحداثات الجديدة والبرامج التخصصية، حيث هناك طروحات على صعيد الإرشاد الأكاديمي.

السيراميك الوطني يرتفع ١٠ أضعاف عما قبل الأزمة!

اللاذقية- عبير سمير محمود

لم يعد إكساء المنزل «ضرورة» عند بعض المواطنين باللاذقية من ذوي الدخل المحدود، فمع ارتفاع أسعار مواد البناء وتجهيزات الإكساء لما يقارب ١٠ أضعاف عن أسعارها قبل ٥ سنوات تخلى بعض المواطنين عن تجهيز شققهم التي لا يعرفون كيف اشتروها! كما قال حسام لـ«الوطن» وهو يشكو غلاء السيراميك الذي ينوي تجهيز حمام شقته به حتى لا يبقى «عالعضم» على حد تعبيره، متابعاً: تحقق حلمي الأول بأن اشتريت بيتاً وأدفع أقساطه شهرياً في حين يرقد بمخيلتي حلم الإكساء بانتظار الفرج، فخلال جولة على محال بيع السيراميك- المنتج محلياً وليس الأجنبي- لم أصدق أن هذه الأسعار تباع لأبناء البلد، فمتر السيراميك الواحد بـ١٦٠٠ ليرة ومن النخب الخامس والرابع أقل بـ١٥٠ ليرة فقط لا غير، ولم أفكر أبداً بالسؤال عن النخب الأول، على حين متر سيراميك الأرضيات يبدأ بـ٢٣٠٠ ليرة من نفس النخب وهو نوعية سيئة ولكنها الأوفر! لتكون تكلفة الحمام ومساحته ١٨ متراً فقط نحو ٥٠ ألفاً دون حساب أسعار المواد المرافقة له وأجرة يد العامل التي تبدأ بـ٥٠٠ ليرة للمتر الواحد كما هو معروف، ما جعلني أعزف عن فكرة الإكساء حالياً رغم أن أصحاب المحال نصحوني بأن «شراء المواد اليوم مكسب عن بكرى» لأن الأسعار ترتفع يوماً بعد يوم ولا فائدة من التأجيل بل ستكون خسارة مضاعفة كما قالوا.
وقد أكد صاحب معرض سيراميك بمنطقة بوقا لـ«الوطن» أن الأسعار هذه الأيام ارتفعت بنسبة كبيرة عما كانت عليه قبل ٥ أعوام، مبيناً: كان متر السيراميك الحائطي الوطني نخب رابع يباع بـ١٦٥ ليرة قبل الأزمة واليوم يتراوح سعره بين ١٥٥٠- ١٦٥٠ ليرة للمتر الواحد، على حين متر السيراميك الأرضي كان بـ٣١٠ من نفس النوع والنخب، يباع اليوم بـ٣٠٠٠ ليرة سورية مرتفعاً ١٠ أضعاف عن السابق، وهنالك أنواع منها الجيد والممتاز من الصناعة المحلية، تبدأ أسعارها بـ١٩٥٠ وتصل لـ٣٥٠٠ في حين كانت لا تتجاوز ١٠٠٠ ليرة قبل هذه الحرب التي تضرب البلد، طبعاً هذه الأسعار قابلة للزيادة بشكل أسبوعي وربما يومي ذلك حسب سعر الصرف الذي يتحكم بكل السوق وأهمها مواد البناء فغلاء أسعار السيراميك كغيرها سببها الرئيسي ارتفاع الدولار الذي يؤثر بشكل خاص في بعض المواد المستوردة، ويختم قائلاً: الغلاء لا يطول المشتري فقط فنحن الباعة لنا حصتنا من كارثة الغلاء هذه، فانخفاض قيمة الربح التي نحصل عليها مقارنة بالسابق أثر في عملية المبيع والشراء فلم نعد نستطيع خلالها مراعاة الزبون بالسعر كما كنا نفعل أيام زمان! فنحن أيضاً لنا عوائل وعلينا تأمين كل مستلزمات المعيشة التي ارتفعت أسعارها على الجميع ولا تفرق بين بائع ومشتر فكلنا «محكومون بالأخضر».

٤,٥ مليارات ليرة خسائر القطاع الصحي في تدمر والقريتين

حمص – نبال إبراهيم

ذكر الدكتور حسان الجندي مدير صحة حمص لـ«الوطن»: أن خسائر القطاع الصحي في كل من مدينتي تدمر والقريتين بلغت نحو أربعة مليارات و٥٠٠ مليون ليرة سورية، مبيناً أنه يوجد في تدمر حالياً نقطة إسعافية وعيادة إقامة مؤقتة للمرضى.
وأضاف الدكتور الجندي: إن الخسائر التي تكبدها القطاع الصحي نتيجة لممارسات التنظيمات الإرهابية المسلحة كانت كبيرة لخروج مستشفى تدمر عن الخدمة لكونه تعرض لأضرار كبيرة، مشيراً إلى أنه يمكن تأهيل كتلة واحدة متبقية كمشفى إسعافي بعد ترميمه.
وبيّن مدير الصحة: أن الخسائر التي لحقت بالقطاع الصحي ليست فقط بالبنى التحتية بل أيضاً تمثلت في منظومة سيارات الإسعاف والمركز الصحي والعيادة المتنقلة وسيارة لقاح (لاند كروزر) وتجهيزات المشفى كاملة، موضحاً أن الخسائر ذاتها تقريباً في مدينة القريتين.
وأكد أنه خلال يومين سيتم تنظيف قسم من مشفى مدينة تدمر، كاشفاً عن وجود عيادة متنقلة هناك لتقديم الخدمات الصحية للمواطنين العائدين لمنازلهم.